البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2020

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% مقارنة مع عام 2018. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2019 ليصل الى 19.0% مقابل 18.7% خلال نفس الربع من عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 14,476.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 أشهر.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 35,336.0 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 27,465.6 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 35,677.9 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 1,835.9 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 105.8 مليون دينار (4.1% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 86.1 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2019. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 125.4 مليون دينار، ليصل إلى 17,863.4 مليون دينار (57.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 12.4 مليون دينار، ليصل إلى 12,350.6 مليون دينار (39.6% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 عن مستواها المتحقق في نهاية عام 2019 لتصل إلى 96.9% من GDP.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 18.3% لتبلغ 500.0 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 8.5% لتبلغ 1,087.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 23.2% ليصل إلى 587.7 مليون دينار مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2019. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الأولين من عام 2020 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 13.6% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 5.8% بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2020 إلى انخفاضها بنسبة 4.7% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2019 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,106.9 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.8% من GDP خلال عام 2019 مقارنة مع 10.6% من GDP خلال عام 2018. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 621.0 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 683.4 مليون دينار خلال عام 2018. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2019 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,944.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 14,476.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 35,336.0 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 27,465.6 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 35,677.9 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020، باستثناء سعر الفائدة على ودائع تحت الطلب والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 1,835.9 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 14,621.3 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2020	2019		2019
US$ 14,476.0 1.0%	US$ 13,255.7 -1.0%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,329.3 7.0%
35,336.0 1.0%	33,304.6 -0.2%	السيولة المحلية	34,969.7 4.8%
27,465.6 1.4%	26,269.0 0.6%	التسهيلات الائتمانية	27,079.7 3.7%
24,326.8 1.4%	23,219.5 0.9%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,996.2 4.3%
35,677.9 1.1%	33,731.9 -0.3%	إجمالي ودائع العملاء	35,305.3 4.3%
27,203.1 0.4%	25,611.9 -0.2%	ودائع بالدينار	27,107.3 5.6%
8,474.8 3.4%	8,120.0 -0.7%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,198.0 0.2%
28,631.6 1.2%	27,017.2 0.3%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,292.1 5.0%
22,359.1 1.0%	20,960.0 0.5%	ودائع بالدينار	22,130.5 6.2%
6,272.5 1.8%	6,057.2 -0.7%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,161.6 1.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

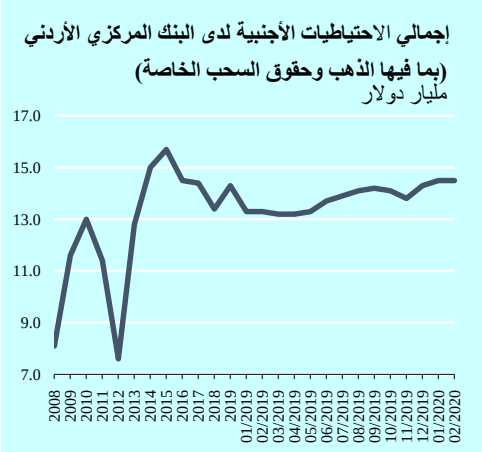

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 14,476.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.0 شهور.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 35.3 مليار دينار، مقابل 35.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في شهر شباط من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 30.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ومقابل 30.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 4.7 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ومقابل 4.6 مليار دينار في نهاية عام 2019.

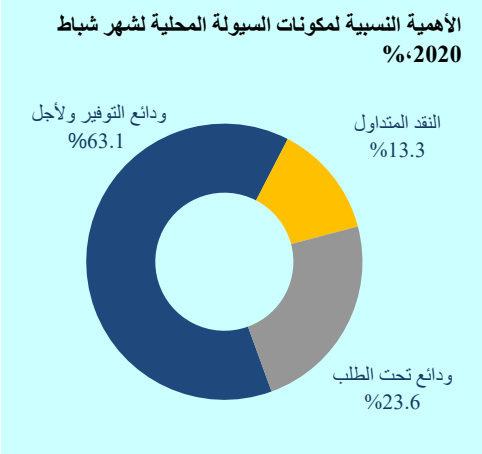

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 27.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 26.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، ومقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.

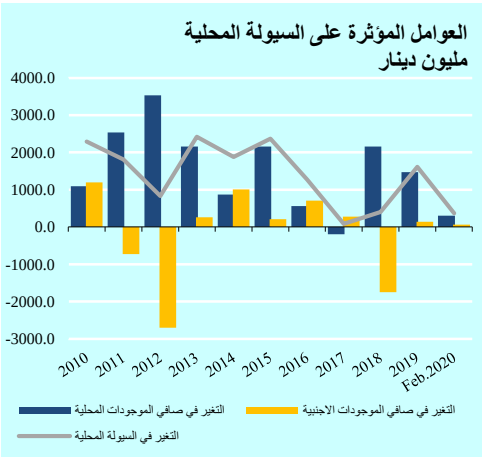

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 7.6 مليار دينار، بالمقارنة مع 7.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، وبالمقارنة مع رصيد مقداره 7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 10.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2019		نهاية شباط 2019	نهاية شباط 2020
7,506.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,050.4**	**7,569.1**
9,974.9	البنك المركزي	9,120.4	10,097.0
-2,468.0	البنوك المرخصة	-2,070.0	-2,527.9
27,462.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**26,254.2**	**27,766.9**
-4,810.9	البنك المركزي، منها:	-4,340.9	-4,892.2
570.3	الديون على القطاع العام (صافي)	561.5	502.2
-5,404.1	أخرى (صافي*)	-4,924.7	-5,417.1
32,273.5	البنوك المرخصة	30,595.2	32,659.0
11,335.3	الديون على القطاع العام (صافي)	10,481.7	11,311.9
24,724.3	الديون على القطاع الخاص	23,906.1	25,038.9
-3,786.1	أخرى (صافي)	-3,792.6	-3,691.8
34,969.7	**السيولة المحلية (M2)**	**33,304.6**	**35,336.0**
4,631.0	**النقد المتداول**	**4,272.3**	**4,700.2**
30,338.7	**الودائع، منها:**	**29,032.3**	**30,635.8**
6,237.6	بالعملات الأجنبية	6,141.5	6,402.1

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعـار الفائـدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الجاري بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس، والثانية بتاريخ 16 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة اساس على نافذة الايداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
- سعر إعادة الخصم: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

و قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.

كما قام البنك بإجراء اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 500 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.

وقام البنك باستحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%.

وتأتي هذه القرارات ضمن الإجراءات الهادفة لإحتواء تداعيات أزمة "فيروس - COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني. والتي تهدف إلى تخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة منوية

شباط			
2020	2019		2019
4.00	4.75	سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزي	4.00
5.00	5.75	إعادة الخصـم	5.00
4.75	5.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75
3.25	4.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	3.25
4.00	4.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00
4.00	4.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

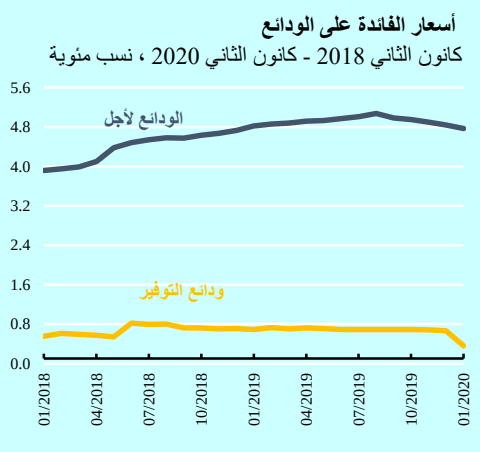

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 4.77%.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 0.36%.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 0.46%.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

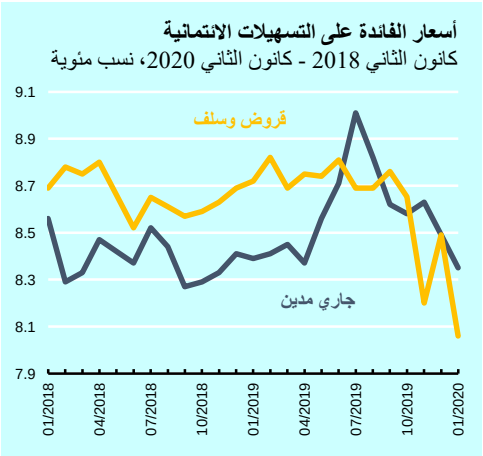

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.35%.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 89 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.66%.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2019		كانون الثاني 2019	كانون الثاني 2020	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.33	0.46	2
0.66	توفير	0.69	0.36	-30
4.84	لأجل	4.82	4.77	-7
	التسهيلات الائتمانية			
9.55	كمبيالات واسناد مخصومة	9.12	8.66	-89
8.49	قروض وسلف	8.72	8.06	-43
8.49	جاري مدين	8.39	8.35	-14
9.33	الإقراض لأفضل العملاء	9.69	9.33	0

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.06%.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 ما نسبته 9.33%، مستقراً عند مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2020 بما مقداره 385.8 مليون دينار، أو ما نسبته (1.4%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 157.2 مليون دينار (0.6%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في شهر شباط من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 330.6 مليون دينار (1.4%)، والمؤسسات المالية بمقدار 80.0 مليون دينار، والمؤسسات العامة بمقدار 8.3 مليون دينار (1.7%). في المقابل، انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 32.6 مليون دينار (1.7%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 0.4 مليون دينار (0.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 35,677.9 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 372.6 مليون دينار (1.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل انخفاض بلغ 116.1 مليون دينار (0.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 27.2 مليار دينار و8.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.6 مليار دينار للودائع بالدينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شباط 2019. أما في نهاية عام 2019، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 27.1 مليار دينار و8.2 مليار دينار للعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2020 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2020 حوالي 122.3 مليون دينار، مرتفعا بمقدار 17.3 مليون دينار (16.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 6.3 مليون دينار (6.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2020، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 227.3 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 39.2 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

- **عــدد الأسهــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2020 بمقدار 22.7 مليون سهم (24.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 115.8 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 14.7 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2020، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 208.9 مليون سهم، بالمقارنة مع 146.2 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2020 انخفاضاً قدره 32.0 نقطة (1.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,835.9 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 40.5 نقطة (2.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2019، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 20.7 نقطة (1.1%) مقابل ارتفاع قدره 83.3 نقطة (4.4%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 44.5 نقطة (2.4%)، وقطاع الخدمات بمقدار 30.8 نقطة (2.4%)، والقطاع المالي بمقدار 3.9 نقطة (0.2%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

شباط			
2020	2019		2019
1,835.9	**1,992.1**	**الرقم القياسي العام**	**1,815.2**
2,453.9	2,745.3	القطاع المالي	2,450.0
1,901.5	1,966.5	قطاع الصناعة	1,857.0
1,323.8	1,330.3	قطاع الخدمات	1,293.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2020 ما مقداره 14.6 مليار دينار، منخفضة بمقدار 548.6 مليون دينار (3.6%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 164.6 مليون دينار (1.0%) خلال نفس الشهر من عام 2019. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 293.5 مليون دينار (2.0%) مقارنة مع ارتفاع قدره 421.0 مليون دينار (2.6%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

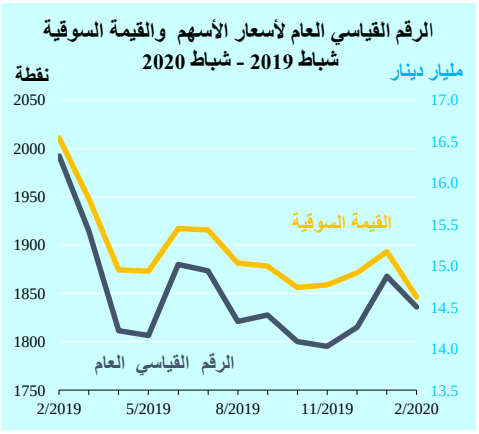

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2020 تدفقاً سالباً بلغ 27.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2020 ما قيمته 13.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 40.8 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2020، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 30.8 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 1.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2019		شباط 2019	شباط 2020
1,585.4	حجم التداول	97.2	122.3
6.4	معدل التداول اليومي	4.9	6.1
14,914.8	القيمة السوقية	16,543.7	14,621.3
1,247.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	80.5	115.8
114.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-1.9	-27.1
528.7	شراء	22.9	13.7
414.6	بيع	24.8	40.8

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 2.1%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الربع من عام 2018. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.1% خلال الربع الرابع من عام 2019، مقابل نمو نسبته 3.6% خلال ذات الربع من عام 2018.

- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2019 بنسبة 2.0% مقابل نمو نسبته 1.9% خلال عام 2018، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2019، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال عام 2018.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2020 بنسبة 1.8%، مقابل نمو نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2019.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2019 ليصل إلى 19.0% (17.7% للذكور و24.1% للإناث)، وذلك مقابل 18.7% (16.9% للذكور و25.7% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-1 سنة (بواقع 48.3%) و24-20 سنة (بواقع39.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً نسبته 2.0% خلال عام 2019، بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال عام 2018. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.6% خلال عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.2% خلال عام 2018). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال عام 2019، مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2018. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7%، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال عام 2018، ويأتي ذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.7% خلال عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال عام 2018.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2017-2019، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	2.3	1.9	1.9	**2.1**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	3.5	4.0	3.7	**3.9**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	2.0	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	4.0	3.9	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.8	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.3	3.5	4.1	**3.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2016-2019، %

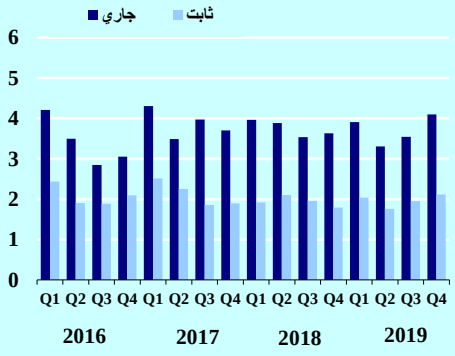

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2019 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات التحويلية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية) . وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2019.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2018	2019	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	1.9	2.0	1.9	2.0
الزراعة	3.2	2.6	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	0.5	5.5	-	0.1
الصناعات التحويلية	1.4	1.2	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	2.2	1.8	0.1	0.1
الإنشاءات	-0.3	-0.4	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.3	1.0	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.0	1.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.2	3.2	0.3	0.3
خدمات المال والتامين	3.4	3.6	0.3	0.3
العقارات	2.5	2.5	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.8	3.3	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	2.1	0.1	0.3
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح	2.7	2.6	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشـــهدت القطاعات الاقتصـــادية خلال عام 2019 تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"المطاعم والفنادق"، و"خدمات المال والتأمين" ومنتجو الخدمات الحكومية، شهدت قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، و "الكهرباء والمياه"، و"الخدمات الاجتماعية والشـــخصـــية"، و" تجارة الجملة والتجزئة"، تباطؤاً في أدائها، فيما لا يزال قطاع الإنشاءات يشهد تراجعاً في أداءه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل عدد المغادرين (14.5%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (5.5%). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها المساحات المرخصة للبناء (35.1%)، وحجم التداول في سوق العقار (12.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (6.9%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	2018	المؤشـــر	2019
4.5	-21.5	**المساحات المرخصة للبناء**	-35.1
-2.4	-7.0	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-6.9
-4.9	-12.7	المنتجات الغذائية	5.6
-3.1	-7.2	منتجات التبغ	7.8
-7.3	-16.9	منتجات نفطية مكررة	-20.3
-6.3	-4.3	صنع الملابس	-7.1
1.9	-5.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-7.2
0.3	27.7	المنتجات الكيميائية	14.3
13.4	0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	5.5
-13.8	-6.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	2.9
13.6	0.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	5.5
6.9	3.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	1.2
8.4	10.6	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-16.4
7.3	7.4	**عدد المغادرين**	14.5
-14.1	-13.1	**حجم التداول في سوق العقار**	-12.0

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 1.8% خلال الشهرين الاولين من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2019. يجدر بالذكر بأن دائرة الإحصاءات العامة قامت بتغيير سنة الأساس لسلة المستهلك (CPI) لتصبح 2018 بدلاً من 2010.

وجاء معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2020 محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الفواكه والمكسرات" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 7.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.9% خلال الشهرين الاولين من عام 2019.
- مجموعة النقل والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 4.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.5% خلال الشهرين الاولين من عام 2019.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2012-2020) %

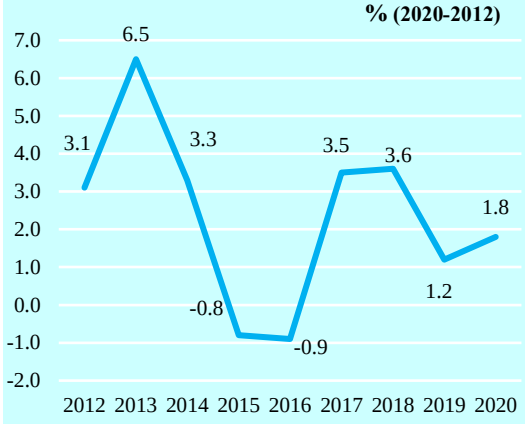

معدل التضخم خلال الشهرين الاولين للعامين 2019 - 2020

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2019	2020	2019	2020
جميع المواد	**100.0**	**1.2**	**1.8**	**1.2**	**1.8**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**1.7**	**2.0**	**0.4**	**0.5**
الغذاء	**23.8**	**1.6**	**2.2**	**0.4**	**0.5**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	7.9	1.3	0.3	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	-5.1	3.0	-0.2	0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	1.4-	0.5	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-1.3	2.2	0.0	0.1
الزيوت والدهون	1.7	3.5	-1.8	0.1	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-3.9	7.5	-0.1	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	12.0	3.0	0.3	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**-0.2**	**-2.0**	**0.0**	**-0.1**
المشروبات الكحولية	**0.0**	0.4	0.1	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	-0.2	-2.0	0.0	-0.1
3) الملابس والأحذية	**4.1**	**-2.7**	**-0.8**	**-0.1**	**0.0**
4) المساكن، منها:	**23.8**	**1.8**	**1.1**	**0.4**	**0.3**
الإيجارات	17.5	1.9	1.2	0.3	0.2
الوقود والإنارة	4.7	1.5	1.0	0.1	0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**1.2**	**0.8**	**0.1**	**0.0**
6) الصحة	**4.0**	**2.8**	**1.1**	**0.1**	**0.0**
7) النقل	**16.0**	**0.5**	**4.7**	**0.1**	**0.7**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**-3.1**	**3.3**	**-0.1**	**0.1**
10) التعليم	**4.3**	**1.4**	**2.8**	**0.1**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**4.3**	**0.8**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**1.4**	**1.1**	**0.1**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.8% خلال الشهرين الاولين من عام 2019، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 1.2% مقابل ارتفاع نسبته 1.9% خلال الشهرين الاولين من عام 2019.
- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 2.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4% خلال الشهرين الاولين من عام 2019.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود برفع معدل التضخم خلال الشهرين الاولين من عام 2020 بمقدار 1.3 نقطة مئوية.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات ابرزها "الزيوت والدهون" (1.8%)،"الملابس والأحذية" (0.8%) و"التبغ والسجائر"(2.0%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الشهرين الاولين من عام 2020 بمقدار 0.1 نقطة مئوية.

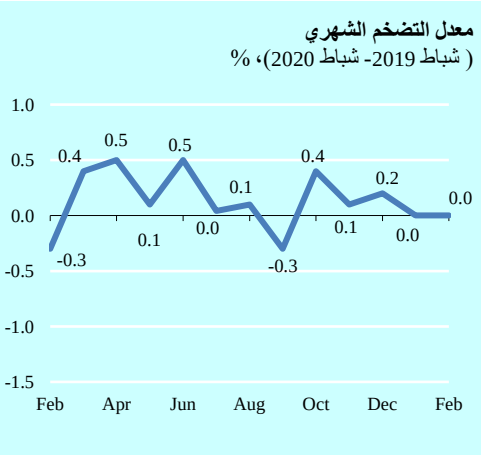

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط من عام 2020 فقد شهد استقرارا بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون الثاني 2020). ويأتي ذلك محصلة لارتفاع اسعار عدد من المجموعات والبنود ابرزها اللحوم والدواجن (2.6%) وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (5.7%)، و النقل (0.4%).

سوق العمل

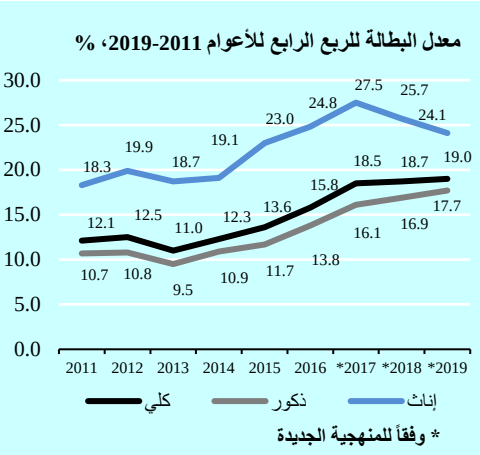

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.0% (17.7% للذكور و24.1% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك مقابل 18.7% (16.9% للذكور و25.7% للإناث) خلال عام 2018.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2019 في الفئتين العمريتين 15-19سنة (بواقع 48.3%) و20-24سنة (بواقع 39.7%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.4%خلال 2019.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (54.3% للذكور و13.5% للإناث)، بالمقارنة مع 35.8% (55.9% للذكور و15.2% للإناث) خلال عام 2018.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.6%

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية فائضاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 105.8 مليون دينار (4.1% من GDP) خلال شهر كانون الثاني من عام 2020، بالمقارنة مع فائض مالي كلي مقداره 86.1 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (59.3 مليون دينار)، يبلغ فائض الموازنة العامة ما مقداره 46.5 مليون دينار (1.8% من GDP)، مقارنة بفائض مالي كلي مقداره 60.9 مليون دينار (2.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2019.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 125.4 مليون دينار، ليصل إلى 17,863.4 مليون دينار (57.3% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 12.4 مليون دينار، ليصل إلى 12,350.6 مليون دينار (39.6% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 137.8 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 30,214.0 مليون دينار (96.9% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 124.9 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,403.0 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 0.5 مليون دينار، ليصل إلى 16,460.4 مليون دينار (52.8% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 12.9 مليون دينار، ليصل إلى 28,811.0 مليون دينار (92.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2019:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 22.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.3% لتصل الى 705.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع المنح الخارجية بمقدار 34.1 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 11.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون الثاني		معدل النمو
	2019	2020	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**682.5**	**705.1**	**3.3**
الإيرادات المحلية، منها:	657.3	645.8	1.7-
الإيرادات الضريبية، منها:	488.6	505.1	3.4
ضريبة المبيعات	301.9	324.4	7.5
الإيرادات الأخرى	168.3	140.3	16.6-
المنح الخارجية	25.2	59.3	135.3
إجمالي الإنفاق، منها:	**596.4**	**599.3**	**0.5**
النفقات الجارية	593.0	595.3	0.4
النفقات الرأسمالية	3.4	4.1	20.6
العجز/ الوفر الماليبعد المنح	**86.1**	**105.8**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	**3.3**	**4.1**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 11.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتصل إلى 645.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات الأخرى بمقدار 28.0 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 16.5 مليون دينار، وثبات الاقتطاعات التقاعدية عند مستوياتها المتحققة خلال نفس الشهر من عام 2019، والبالغة 0.4 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 16.5 مليون دينار،أو ما نسبته 3.4%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتصل إلى 505.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 78.2% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

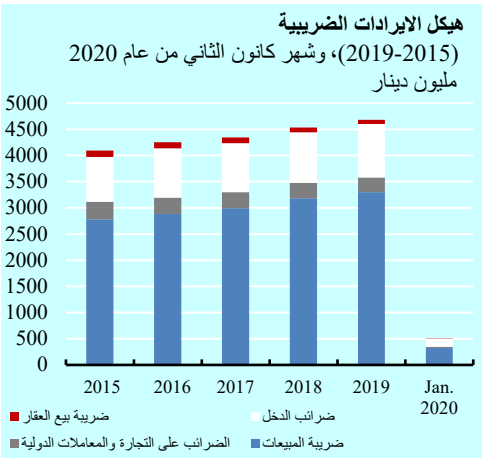

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 22.5 مليون دينار، أو ما نسبته 7.5%، لتبلغ 324.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 64.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 42.1 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 5.2 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 21.4 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 3.3 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 2.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، لتصل إلى 155.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 30.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 2.1 مليون دينار، أو ما نسبته 9.7% لتصل إلى 23.8 مليون دينار. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 0.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 84.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 131.5 مليون دينار.

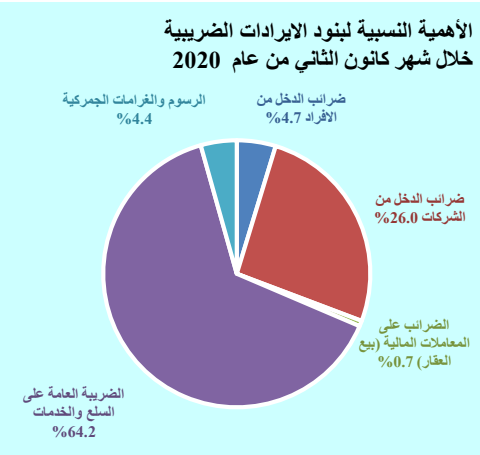

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 5.2 مليون دينار، أو ما نسبته 19.1%، لتصل إلى 22.0 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 3.1 مليون دينار، أو ما نسبته 47.7%، لتصل إلى 3.4 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 28.0 مليون دينار، أو ما نسبته 16.6%، لتصل إلى 140.3 مليون دينار.وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 45.8 مليون

دينار لتبلغ 35.0 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 5.8 مليون دينار لتبلغ 62.0 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 23.5 مليون دينار لتبلغ 43.3 مليون دينار (منها 41.0 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 18.8 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019).

- حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 على مستواها المتحقق خلال نفس الشهر من عام 2019، والبالغة 0.4 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 34.1 مليون دينار، أو مانسبته 135.3%، لتصل إلى 59.3 مليون دينار، مقابل 25.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019.

■ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 2.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 599.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 20.6%، والنفقات الجارية بنسبة 0.4%.

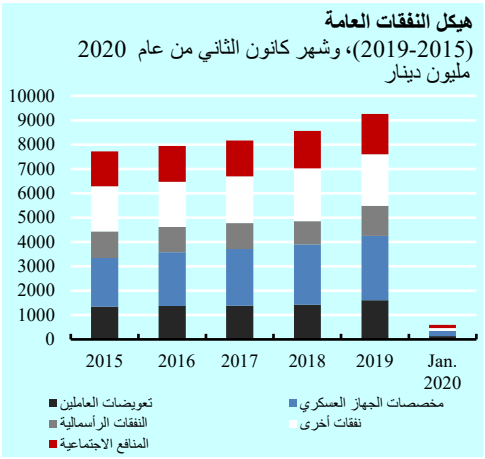

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار2.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%، لتصل إلى ما مقداره 595.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 99.3% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 108.5%، مقابل 110.8% خلال نفس الشهر من عام 2019. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 18.4 مليون دينار، لتصل إلى 134.4 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 12.0 مليون دينار، لتصل إلى 124.9 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 6.7 مليون دينار، لتصل إلى 205.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 2.4 مليون دينار،لتصل إلى 13.3 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 6.9 مليون دينار، ليبلغ 6.0 مليون دينار.
- انخفاض بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 6.6 مليون دينار، ليبلغ 94.7 مليون دينار.

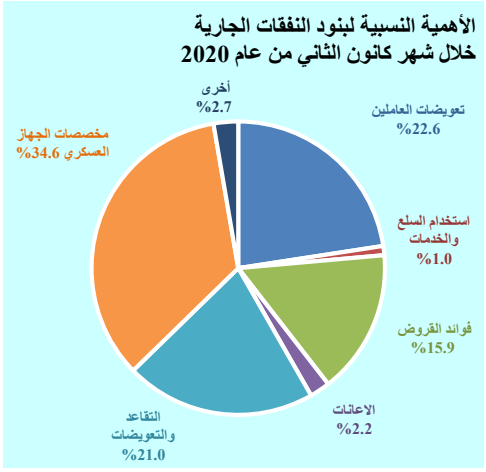

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 0.7 مليون دينار، أو ما نسبته 20.6%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتصل إلى 4.1 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

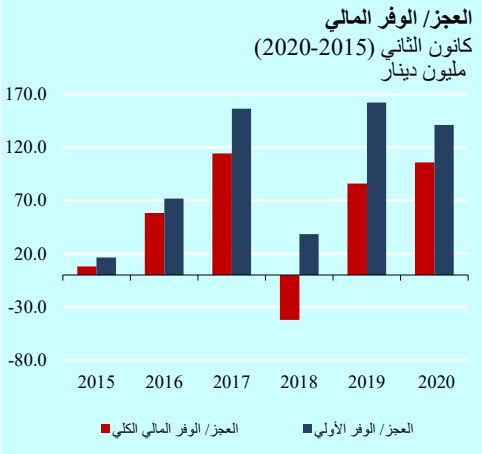

- حققت الموازنة العامة، فائضاً مالياً كلياً بعد المنح الخارجية، خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 105.8 مليون دينار، مقابل فائض مقداره 86.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة الفائض المالي إلى GDP نحو 4.1% مقابل فائض نسبته 3.3% خلال نفس الشهر من عام 2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ الفائض المالي الكلي للموازنة العامة 46.5 مليون دينار (1.8% من GDP)، بالمقارنة مع فائض مقداره 60.9 مليون دينار(2.3% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2019.

- سجلت الموازنة العامة فائضاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 141.2 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال شهر كانون الثاني من عام 2020، بالمقارنة مع فائض أولي مقداره 162.2 مليون دينار (6.3% من GDP) خلال نفس الشهر من من 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، يرتفع الفائض الأولي ليصل الى نحو200.5 مليون دينار (7.7% من GDP)، مقابل فائض أولي مقداره 187.4 مليون دينار (7.2% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2019.

الدين العام

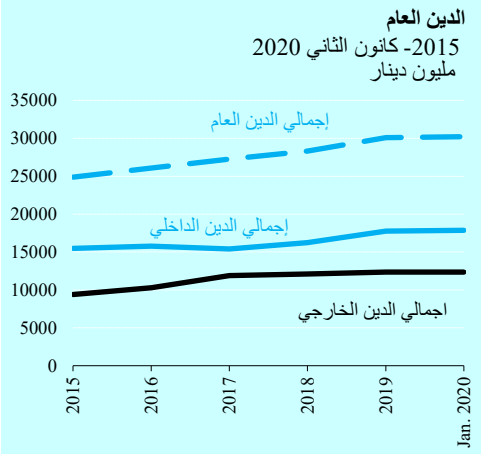

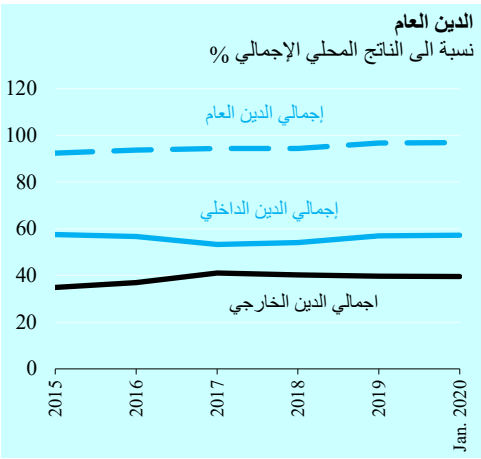

■ ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 125.4 مليون دينار، ليصل إلى 17,863.4 مليون دينار (57.3% من GDP مقابل 57.0% من GDP في نهاية عام2019). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار125.1 مليون دينار، وارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 0.3 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 15,341.3 مليون دينار و2,522.1 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 125.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 15,065.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 271.7 مليون دينار. أمّا ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 0.3 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليبلغ 1,984.1 مليون دينار، واستقرار رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 538.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 12.4 مليون دينار، ليصل إلى 12,350.6 مليون دينار (39.6% من GDP مقابل 39.7% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 73.9% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.7%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.4%، والدينار الكويتي (5.0%)، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (3.8%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر كانون الثاني 2020 بمقدار 137.8 مليون دينار، ليصل إلى نحو 30,214.0 مليون دينار (96.9% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 124.9 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,403.0 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر كانون الثاني 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 0.5 مليون دينار، ليبلغ 16,460.4 مليون دينار (52.8% من GDP مقابل 52.9% من GDP في نهاية عام 2019). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 12.9 مليون دينار ليبلغ 28,811.0 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 92.4% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 92.6% من GDP في نهاية عام 2019.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بمقدار 30.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 75.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 29.1 مليون دينار، وفوائد بقيمة 46.0 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2020

نيسان

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض جميع أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر / الوحدة	2020		معدل النمو %
		آذار	نيسان	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	745	625	-16.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	965	840	-13.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,115	990	-11.2
السولار	فلس/لتر	555	465	-16.2
الكاز	فلس/لتر	555	465	-16.2
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/طن	328.5	262.7	-20.0
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	390	280	-28.2
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	395	285	-27.8
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	410	300	-26.8
الإسفلت	دينار/طن	323.4	257.6	-20.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/4/1.

- تحديد بند فرق أستحديد بند اسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند صفر فلس لشهر نيسان 2020.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:

  - يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
  - يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تارخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
  - يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
  - لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدات الفرعيات العاملات في الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.

- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقدي البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
  - صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 18.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 500.0 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 8.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 1,087.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــــة مطروحاً منها المستـــوردات) خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 انخفاضاً نسبته 23.2% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 587.7 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر شباط من عام 2020 بنسبة 16.4% مقارنة بذات الشـهر من عام 2019 لتصـل الى 290.0 مليون دينار. اما خلال الشـهرين الأولين من عام 2020 فقد ارتفعت مقبوضـــات الســـفر بنســـبة 13.6% لتبلغ 651.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.3% خلال شـهر شـباط من عام 2020 مقارنة بذات الشـهر من عام 2019 لتصـل الى 79.4 مليون دينار. اما خلال الشهرين الأولين فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.8% لتصل الى 160.2 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شـــهر شـــباط من عام 2020 بنسـبة 5.3% مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2019 ليصـل إلى 186.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الاولين من عام 2020 فقد انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 4.7% لتصل الى 405.6 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) خلال عام 2019 مقارنة مع عجز مقداره 2,106.9 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باســتثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.8% من GDP خلال عام 2019 مقارنة مع 10.6% من GDP خلال عام 2018.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 621.0 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 683.4 مليون دينار خلال عام 2018.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2019 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,944.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 74.2 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 100.4 مليون دينار خلال شهر كانون الثاني من عام 2020، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 26.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الشهر من عام 2019 ليبلغ 1,521.5 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني			
	2019	معدل النمو (%)	2020	معدل النمو (%)
	القيمة	2019/2018	القيمة	2020/2019
التجارة الخارجية	1,547.7	0.2	1,521.5	-1.7
الصادرات الكلية	422.8	12.4	500.0	18.3
الصادرات الوطنية	359.6	13.9	433.8	20.6
المعاد تصديره	63.2	4.3	66.2	4.7
المستوردات	1,188.1	-3.3	1,087.7	-8.5
الميزان التجاري	-765.3	-10.2	-587.7	-23.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني		
	2019	2020	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتّحدة الأمريكية	109.7	130.8	19.2
الهند	36.0	66.1	83.6
السعودية	33.1	31.5	-4.8
العراق	29.9	29.4	-1.7
الامارات	9.4	26.1	177.7
الكويت	7.8	13.6	74.4
لبنان	4.9	9.0	83.7
المستوردات			
السعودية	173.8	225.5	29.7
الصين	171.8	176.9	3.0
الولايات المتحدة الأمريكية	73.3	85.0	16.0
مصر	78.3	42.2	-46.1
المانيا	69.9	39.4	-43.6
إيطاليا	34.8	33.9	-2.6
تركيا	35.0	32.7	-6.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكلية للمملكة خلال شـــهر كانون الثاني من عام 2020 ارتفاعاً نسـبته 18.3% لتصـــل إلى 500.0 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصـــادرات الوطنية بمقدار 74.2 مليون دينار (20.6%) لتصل إلى 433.8مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصـــدير ها بمقدار 3.0 مليون دينار (4.7%) لتصل إلى 66.2 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـــادرات الوطنية خلال شـــهر كانون الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الشـــهر من عام 2019، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـــادرات من "حـامض الفوســـفوريك" بمقدار 33.6 مليون دينار لتصـل إلى 36.7 مليون دينار. وقد اسـتحوذت الهند على ما نسـبته 92.6% من إجمـالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفـاع الصـــادرات من الأســـمدة بـمـقـدار 13.4 مـلـيـون دينـار (257.7%)، لتصـل إلى 18.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا ومصـر على ما نسـبته 87.6% من إجمـالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال شـهر كانون الثاني من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**359.6**	**433.8**	**20.6**
الملابس	**110.4**	**113.9**	**3.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	98.0	101.0	3.1
حامض الفوسفوريك	**3.1**	**36.7**	**-**
الهند	3.0	34.0	-
منتجات دوائية وصيدلية	**25.3**	**27.9**	**10.3**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9	4.9	69.0
العراق	2.9	4.5	55.2
السعودية	4.6	4.0	-13.0
الامارات	1.9	3.6	89.5
الفوسفات	**26.9**	**21.1**	**-21.6**
الهند	17.9	12.7	-29.1
اندونيسيا	9.0	7.9	-12.2
البوتاس	**37.8**	**21.1**	**-44.2**
البرازيل	0.0	5.5	-
ماليزيا	0.9	5.0	455.6
الهند	13.8	3.5	-74.6
الاسمدة	**5.2**	**18.6**	**257.7**
الهند	0.0	14.6	-
تركيا	0.0	1.2	-
مصر	0.1	0.5	400.0
الخضروات	**9.4**	**11.1**	**18.1**
الامارات	1.6	2.3	43.8
السعودية	1.5	1.6	6.7
الكويت	2.1	1.5	-28.6
البحرين	1.2	1.5	25.0
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**8.2**	**10.6**	**29.3**
العراق	4.3	6.3	46.5
السعودية	1.7	1.9	11.8
اليمن	0.3	0.4	33.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

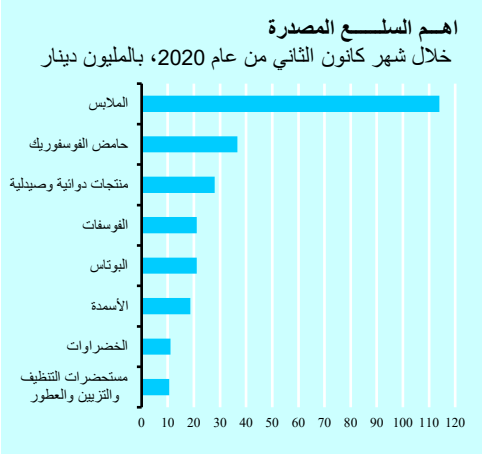

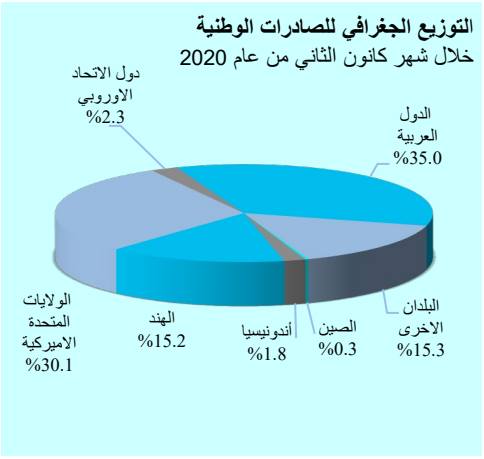

- ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 3.5 مليون دينار (3.2%) لتصـــل إلى 113.9 مليون دينار. وقد اســـتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 88.7% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصـــادرات من "منتجات دوائية وصـــيدلية" بمقدار 2.6 مليون دينار(10.3%) لتصل إلى 27.9 مليون دينار، وقد استحوذت أســواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والعراق والســـعودية والامـــارات على مـــا نســـبتـــه 60.9% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض الصـادرات من البوتاس بمقدار 16.7 مليون دينار (44.2%) لتصـــل إلى 21.1 مليون دينار. وقد اســـتحوذت أسواق كل من البرازيل وماليزيا والهند على ما نسبته 66.4% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.
- انخفاض الصـــادرات من الفوســـفات بمقدار 5.8 مليون دينار (21.6%) لتصـــل إلى 21.1 مليون دينار. وقد اســـتحوذت أســـواق كل من الهند وإندونيســـيا على ما نســـبته 97.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"حامض الفوسفوريك" و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والبوتاس والأسمدة والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 على ما نسبته 60.2% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 62.9% خلال الشهر المقابل من عام 2019. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والإمارات والكويت ولبنان على ما نسبته 70.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 مقارنة مع 64.2% خلال الشهر المقابل من عام 2019.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بنسبة 8.5% لتصل إلى 1,087.7 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 3.3% خلال الشهر المقابل من عام 2019.

اهم السلع المستوردة
خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 ، بالمليون دينار

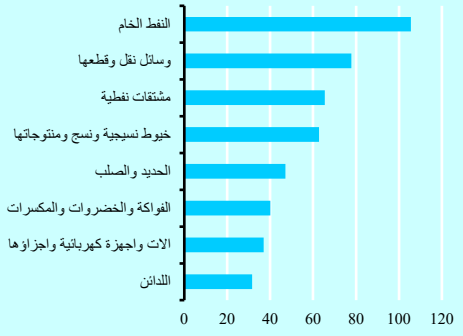

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2019، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 67.4 مليون دينار (46.4%)، لتصل إلى 77.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والمانيا ما نسبته 63.8% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 31.1 مليون دينار (32.2%) لتصل الى 65.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والبحرين ما نسبته 97.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 10.4 مليون دينار (22.0 %)، لتصل إلى 36.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وايطاليا وتركيا ما نسبته 53.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 24.6 مليون دينار (109.3 %) لتصل الى 47.1 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من روسيا وإيران والسعودية ما نسبته 54.4% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون الثاني من عامي 2019 و2020، مليون دينار

	2019	2020	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1,188.1**	**1,087.7**	**-8.5**
النفط الخام	**42.0**	**105.5**	**151.2**
السعودية	42.0	95.0	126.2
العراق	0.0	10.4	-
وسائل النقل و قطعها	**145.3**	**77.9**	**-46.4**
اليابان	20.9	13.6	-34.9
كوريا الجنوبية	16.4	12.9	-21.3
الولايات المتحدة الأمريكية	34.3	12.1	-64.7
المانيا	19.1	11.1	-41.9
مشتقات نفطية	**96.5**	**65.4**	**-32.2**
السعودية	45.3	62.9	38.9
البحرين	17.6	1.1	-93.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**54.6**	**62.8**	**15.0**
الصين	24.5	28.7	17.1
تايوان	12.3	13.5	9.8
تركيا	4.4	6.0	36.4
الحديد والصلب	**22.5**	**47.1**	**109.3**
روسيا	1.1	10.6	-
ايران	0.0	8.2	-
السعودية	9.2	6.8	-26.1
الفواكه والخضروات والمكسرات	**27.8**	**40.1**	**44.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	3.6	5.9	63.9
ايران	0.0	5.0	-
مصر	2.6	3.8	46.2
آلات وأجهزه كهربائية وأجزاؤها	**47.3**	**36.9**	**-22.0**
الصين	19.0	15.5	-18.4
ايطاليا	3.2	2.2	-31.3
تركيا	5.7	2.0	-64.9
اللدائن	**33.4**	**31.6**	**-5.4**
السعودية	18.1	14.7	-18.8
الصين	3.2	2.8	-12.5
الامارات	2.5	2.8	12.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 12.3 مليون دينار (44.2%) لتصل إلى 40.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ومصر ما نسبته 36.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من " خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها " بمقدار 8.2 مليون دينار، (15.0%)، لتصل إلى 62.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 76.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "النفط الخام" و"وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن على ما نسبته 43.0% من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 مقابل ما نسبته 39.5% خلال الشهر المقابل من عام 2019. كما استحوذت أسواق كل من السعوديه والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وألمانيا وإيطاليا وتركيا خلال شهر كانون الثاني من عام 2020 على ما نسبته 58.4% من إجمالي المستوردات مقابل 53.6% خلال الشهر المقابل من عام 2019.

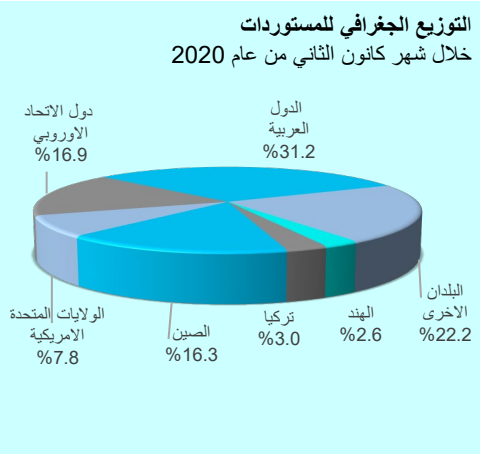

■ **المعاد تصديره**

شـهدت السـلع المعاد تصـديرها خلال شـهر كانون الثاني من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 3.0 مليون دينار (4.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 66.2 مليون دينار.

■ **الميـزان التجـاري**

شـهد عجز الميزان التجاري خلال شـهر كانون الثاني من عام 2020 انخفاضـاً مقداره 177.6 مليون دينار (23.2%) مقارنة بنفس الشـــهر من عام 2019 ليبلغ 587.7 مليون دينار.

❐ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2020 بنسبة 5.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 186.9 مليون دينار. أما خلال الشهرين الاولين من عام 2020 فقد انخفض اجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 19.9 مليون دينار (4.7%) مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 ليبلغ 405.6 مليون دينار.

❐ الســفر

■ **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر شباط من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 40.8 مليون دينار (16.4%) لتصل إلى 290.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019. اما خلال الشهرين الأولين من عام 2020 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 13.6% لتبلغ 651.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

■ **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر شباط من عام 2020 ارتفاعاً مقداره 4.0 مليون دينار (5.3%) لتصل إلى 79.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019. اما خلال الشهرين الأولين من عام 2020 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 5.8% لتصل الى 160.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2019 إلى ما يلي:

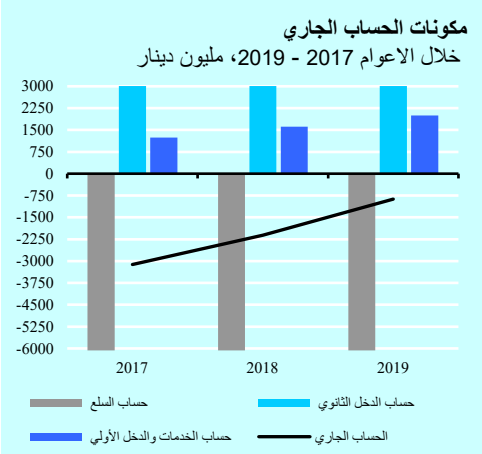

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,106.9 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,817.2 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال عام 2019 مقارنة مع 3,186.8 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2018. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 1,008.0 مليون دينار (13.8%) ليصل إلى 6,309.8 مليون دينار مقابل 7,317.8 مليون دينار خلال عام 2018.
  - ارتفاع الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 465.0 مليون دينار مقارنة مع عام 2018 ليبلغ 2,225.1 مليون دينار.
  - ارتفاع العجز المسجل في صافي حساب الدخل الاولي بمقدار 81.5 مليون دينار ليصل إلى 223.3 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع عجز بلغ 141.8 مليون دينار خلال عام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 89.0 مليون دينار، وارتفاع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 7.5 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال عام 2019 بمقدار 157.8 مليون دينار ليصل 3,434.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,592.6 مليون دينار خلال عام 2018. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 135.9 مليون دينار ليبلغ نحو 944.0 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 21.9 مليون دينار ليصل إلى 2,490.8 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2019 تدفقاً للداخل بمقدار 48.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال عام 2018 والذي بلغ في حينها 24.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,276.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,816.5خلال عام 2018، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - تسجيل الاستثمار المباشر خلال عام 2019 صافي تدفق للداخل بلغ 621.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 683.4 مليون دينار خلال عام 2018.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 752.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 129.6 مليون دينار خلال عام 2018.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,540.8 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,586.5 مليون دينار في عام 2018.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 133.2 مليون دينار خلال عام 2019، مقارنة بانخفاض مقداره 676.2 مليون دينار خلال عام 2018.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2019 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,944.6 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2018 والبالغ 32,149.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2019 بمقدار 519.8 مليون دينار ليصل إلى 18,379.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 584.9 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 53.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2019 بمقدار 1,314.8 مليون دينار ليصل إلى 51,324.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 772.8 مليون دينار (3.1%)، ليبلغ 25,703.8 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 723.4 مليون دينار (16.0%)، ليبلغ 5,251.2 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 527.2 مليون دينار (6.0%) (ارتفاعها بمقدار 592.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 64.9 مليون دينار للبنك المركزي) لتصل الى 9,261.1 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد القروض طويلة الاجل للقطاعات الأخرى بمقدار 301.1 مليون دينار (16.8%) ليصل الى 2,097.4 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 838.1 مليون دينار(10.5%) لتبلغ 7,164.2 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 178.1 مليون دينار (33.2%) ليصل إلى 358.5 مليون دينار.